مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: أهمية السعودية في المدرك الاستراتيجي الصيني
اسم الكاتب: م.م. زهراء امير حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9589
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 19:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i39.487

TJFPS

39

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

"أهمية السعودية في المدرك الاستراتيجي الصيني"

"The importance of Saudi Arabia in the Chinese strategic perception"

Zahraa Ameer Hasan [a]
Center for Strategic and International Studies [a]

م.م. زهراء امير حسن * [a]
جامعة بغداد – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية [a]

Article info.

Article history:
- Received 16 Mar.2025
-Received in revised form 22 Apr .2025
- Final Proofreading 15 May. 2025
- Accepted: 15 May. 2025
- Available online:30 Jun.2025

Keywords:
- China
- Saudi Arabia
- Strategic Perception
- Vision 2030

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Saudi Arabia enjoys a strategic location, sharing land borders with eight countries. It is also one of the world's largest oil producers and a member of OPEC. This has made China attach great importance to Saudi Arabia. As it has become China's primary trading partner, Saudi Arabia has sought to strengthen its position, adopting Vision 2030, which seeks to transform Saudi Arabia from a country dependent on oil exports to one that relies on diversified economies, such as tourism, technology, economic transformation, and other sectors. This vision aligns with China's Belt and Road Initiative, strengthening the partnership between the two countries and increasing cooperation.

*Corresponding Author: Zahraa Ameer Hasan ,EMail: Zahraa.a@cis.uobghdad.edu.iq ,Tel: xxx, Affiliation: University of Baghdad – Center for Strategic and International Studies.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 16 أذار 2025
-الاستلام بعد التنقيح 22 نيسان2025
- التدقيق اللغوي 15 مارس2025
- القبول: 15 مارس2025
- النشر المباشر: 30 حزيران 2025

الكلمات المفتاحية:
- **الصين**
- **المملكة العربية السعودية**
- **المدرك الاستراتيجي**
- **رؤية 2030**

الخلاصة: تتميز المملكة العربية السعودية بموقع استراتيجي مهم، اذ انها تشترك في حدودها البرية مع ثمان دول، اضافة الى انها تعد من اكبر منتجين النفط في العالم، وعضو في منظمة اوبك، هذا ماجعل الصين تولي اهمية كبيرة للملكة العربية السعودية، اذا اصبحت الشريك التجاري الاول للصين، اخذت السعودية تسعى الى تعزيز مكانتها، حيث انتهجت رؤية 2030 التي تسعى من خلالها الى تحويل المملكة العربية السعودية من بلد يعتمد على الصادرات النفطية الى بلد يعتمد على اقتصاديات متنوعة، مثل السياحة والتكنولوجيا والتحول الاقتصادي وغيرها من المجالات، اذ توافقت هذه الرؤية مع مبادرة الحزام والطريق الصينية مما ادى الى تعزيز الشراكة بين البلدين، وزيادة التعاون بينهما.

المقدمة:

تعد المملكة العربية السعودية من الدول الاكثر اهمية في منطقة الشرق الاوسط وفي دول مجلس التعاون الخليجي ايضا، وجاءت هذه الاهمية نظراً لامتلاكها العديد من المقومات التي وضعتها تحت انظار الدول الكبرى، ولا سيما الصين، اذ ان السعودية تتميز بموقع جغرافي استراتيجي يطل على العديد من الدول، ويعد نقطة التقاء اسيا واوربا وافريقيا، اضافة الى الاهمية الاقتصادية للملكة العربية السعودية، اذ تعد اكبر مصدر للنفط الخام في العالم، مما جعل الصين تدرك اهمية هذه المنطقة وتعمل على توسيع علاقاتها وتبادلاتها التجارية مع المملكة العربية السعودية، اذ اصبح هناك منفعة متبادلة بين البلدين اي ان تعمل السعودية على توفير النفط الخام مقابل توريد البضائع الصينية، وتطورت العلاقة بين البلدين بعدما اطلقت السعودية رؤية 2030 في عام 2016 تعد هذه الرؤية موائمة مع مبادرة الحزام والطريق الصينية مما ادى الى زيادة التعاون بين المملكة العربية السعودية والصين في العديد من المجالات.

أهمية البحث: يسعى البحث الى استكشاف الاهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية بالنسبة الى الصين، اذ تكمن هذه الاهمية في المقومات التي تمتلكها المملكة العربية السعودية والتي جعلتها محط انظار الصين.

اشكالية البحث: تتمثل إشكالية الدراسة في تساؤل مفاده ما الأهمية التي تشكلها السعودية في المدرك الاستراتيجي للصين وما آفاق تلك الأهمية؟

الفرضية: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية، دفعت الصين الى توثيق وتعميق التعاون الاستراتيجي على الصعيدين السياسي والإقتصادي في الأعوام الأخيرة، مما أنعكس على مستوى العلاقات بين البلدين.

منهجية البحث: تم الاعتماد في الدراسة على المنهج التحليلي إلى جانب المنهج المستقبلي في التوصل الى نتائج الدراسة.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور اضافة الى المقدمة والخاتمة، اذ يتناول المحور الاول الاهمية الاستراتيجية للملكة العربية السعودية، وتناول المحور الثاني السعودية في المدرك الاستراتيجي الصيني، بينما تناول المحور الثالث مستقبل السعودية في المدرك الاستراتيجي الصيني.

المطلب الاول: الاهمية الاستراتيجية للملكة العربية السعودية

1_ الموقع الجغرافي :

يعد الموقع الجغرافي للملكة العربية السعودية أحد اهم العناصر التي يجب الاخذ بها عندما يراد قياس قوة الدولة من الناحية السياسية، ويعد ايضاً مؤشر مهم يمكن ان تؤدي الدولة من خلاله دوراً مهماً على المستويين الاقليمي والعالمي. [1]

يؤثر الموقع الجغرافي بشكل ايجابي او سلبي على الدولة، يكون ذات تأثير ايجابي اذا كانت الدولة تمتلك سواحل وحدود بحرية يمكنها من اقامة علاقات سياسية وتجارية مع الدول الاخرى، ويكون تأثيره سلبي اذا كانت الدولة مغلقة اي لا يوجد فيها سواحل او حدود بحرية يمكنها من التواصل مع دول الجوار، مما يجعلها تسعى بشكل مستمر من اجل الحصول على اي منفذ يوصلها الى البحر[2].

تقع المملكة العربية السعودية جنوب غرب اسيا، وتطل من الشرق على الخليج العربي ومن الغرب على البحر الاحمر بساحل طول نسبياً (2953)كم، وتشترك المملكة العربية السعودية في حدودها البرية مع ثماني دول وهي (العراق، الكويت، عمان، الامارات العربية المتحدة، قطر، اليمن)، فهي تعد نقطة التقاء اسيا وافريقيا واروبا اذ تشغل الممكلة العربية السعودية مساحة كبيرة من شبه الجزيرة العربية تقدر بحوالي (830) الف ميل مربع[3].

نظراً للموقع الاستراتيجي المهم للمملكة العربية السعودية، لم تتجاهل نظريات بناء القوة هذا الموقع والمكانة، مثل نظرية قلب الارض التابعة الى (ماكندر) ونظرية القوة البحرية التابعة الى (ماهان) ونظرية الاطار النظري ل (سبايكمان)، اضافة الى نظرية القوة الجوية ل(سفرسكي)، فضلاً عن الاستراتيجيات الحديثة التي بينت اهمية موقع المملكة العربية السعودية الجغرافي، وقد وضع المفكر الجغرافي جمال حمدان في كتابه (شخصية مصر) المملكة العربية السعودية ضمن مثلث القوة عندما قام باعادة الرسم الجيوسياسي للعالم الاسلامي، ويتكون اضلع المثلث الثلاثه من شبه الجزيرة العربية التي تمثل ضلعه الاول، وايران تمثل ضلعه

---

[1] هايل عبد المولى الطشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**،(عمان: دار الكندي للنشر، 2010)، ص24

[2] المصدر نفسه.

[3] المملكة العربية السعودية، الامانة العامة لمجلس التعاون دول الخليج، متاح على الرابط الاتي:
https://www.gcc.sg.org

الثاني، اما الضلع الثالث فتمثله تركيا، ويعد هذا المثلث القلب النابض للعالم الاسلامي ومن يستطيع السيطرة عليه يستطيع السيطرة على بقية العالم[1].

2_ العامل الاقتصادي:

تمتلك المملكة العربية السعودية ثاني اكبر احتياطي من النفط، وتعد واحدة من اكبر منتجي النفط في العالم، ويمثل النفط ما يقارب (40%) من الناتج المحلي الاجمالي للمملكة، باعتبارها عضواً دائماً ومؤسساً في منظمة اوبك، اذ تلعب المملكة العربية السعودية دور مهم في عملية صنع القرار داخل المنظمة[2].

يعد العامل الاقتصادي احد الركائز الاساسية التي تستند اليها الدولة، وخاصة ان العالم اخذ يستند الى العامل الاقتصادي منذ بداية التسعينات من القرن العشرين اكثر من العوامل الاخرى، اذ اصبح الاقتصاد هو العنصر الاول في قياس قوة الدول، بعد ان كانت الدول تعتمد على العامل العسكري لقياس قوتها[3].

يعد اقتصاد المملكة العربية السعودية احد اكبر الاقتصادات في العالم والشرق الاوسط، فهي واحدة من اكبر منتجي النفط في العالم وصاحبة احتياطي نفطي كبير باحتياطي مؤكد يبلغ (260) مليار برميل، وبالتالي تلعب المملكة دوراً رائداً في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، تحتفظ المملكة بقدرة انتاجية من النفط الخام حوالي (10) مليون برميل يومياً وقد يتم زيادتها الى (15) مليون برميل يوميا في المستقبل[4].

تتمتع المملكة العربية السعودية بميزة مهمة وهي قرب منابع النفط من سطح الارض والموانئ، مما يؤدي الى انخفاض كلفة استخراج النفط، اذ تصل كلفة البرميل الواحد الى دولارين واحياناً تصل الى دولار واحد، في الوقت الذي تصل فيه الكلفة الى اكثر من ثلاثة عشر دولاراً في المناطق الاخرى[5].

([1]) عدنان جبار كاظم الشيباني، الوزن الجيوبولتيكي للملكة العربية السعودية، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة البصرة، 2011، ص 41.

([2]) Amine Mati and Sidra Rehman, Saudi Arabia Economy Grows as it Diver sifies, International Monertary Fund, 2023,at:

https://www.imf.org

([3]) محمد عبد الهادي صالح ومحمود صالح عطية، مقومات القوة للملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة الحسين بن طلال**، الاردن، العدد1،(عمان: 2019)، ص 252.

(2

([5]) يوسف علي عبد الاسدي ويحيى حمود حسن، دور سياسات النفط السعودي في استقرار سوق النفط الدولية، **مجلة العلوم الاقتصادية**، ، عدد 24، (البصرة:2009) ص4.[5]

شهد الاقتصاد السعودي في الاونة الاخيرة تطورات كبيرة، اذ اصبح هدفه تنويع القاعدة الاقتصادية، اي تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد السعودي، فمنذ بداية مسيرة التخطيط للتنمية في المملكة العربية السعودية، ادركت خطط التنمية المتعاقبة المخاطر وراء الاعتماد الاحادي على انتاج النفط الخام وتصديره، لذلك عملت على الاستفادة من العائدات النفطية المتنامية من اجل زيادة استثماراتها في تنمية البنية التحتية والموارد البشرية، وزادت حصة الناتج النفطي الاجمالي زيادة مطردة[1].

من اجل دعم التنمية الاقتصادية وزيادة القاعدة الانتاجية للملكة العربية السعودية، اعلن في عام (2016) ملك المملكة العربية السعودية محمد بن سلمان رؤية السعودية (2030)، والتي تستند على ثلاث ركائز، تمثلت الاولى في ان للملكة العربية السعودية عمق للعالميين العربي والاسلامي، وهذا ما منحها مكانة ثقافية اصيلة ضاربة جذورها في عمق التاريخ، وتمثلت الركيزة الثانية في قدراتها الاستثمارية الكبيرة التي من الانطلاق باتجاه افاق اقتصادية جديدة لتنمية الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، اضافة الى ذلك تعد المملكة العربية السعودية محوراً يربط بين ثلاث قارات، ويمر عبرها العديد من الطرق البحرية الاكثر اهمية على مستوى العالم ما يجعلها تتميز بمكانة عالمية وموقع استراتيجي مهم[2].

تركز رؤية (2030) على عدد من الاصلاحات الاقتصادية والمالية التي تهدف الى تحويل الاقتصاد السعودي الى اقتصاد متنوع ومستدام قائم على زيادة الانتاجية وزيادة مساهمة القطاع الخاص وتمكين القطاع الثالث، وتبذل المملكة العربية السعودية جهودًا كبيرة لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي وتقليل اعتمادها على النفط، وستؤدي هذه الجهود المدعومة من قبل الدولة إلى وصول حصة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السعودي إلى مستوى قياسي مرتفع يبلغ (50%) في عام (2023)[3] .

([1]) مروان حميد محمد، دور المملكة العربية السعودية في امن الخليج العربي منذ عام 2003، رسالة ماجستير،(غير منشورة) الجامعة المستنصرية، 2017، ص 28.

[2]) رؤية المملكة 2030" تمضي قدما نحو مستهدفات طموحة لمستقبل مستدام، وكالة الانباء السعودية،متاح على الرابط الاتي: 2024/4/25

https://www.spa.gov

([3]) نمو الانشطة غير النفطية نتيجة طبيعية لنجاح المملكة في تنفيذ برامج رؤية 2030، متاح على الرابط الاتي : 2024/3/14
https://www.sabq.org

يتوقع العديد من الخبراء أن هذا التقدم والتطور الاقتصادي سيستمر ويزداد في الاعوام القادمة، خاصة مع وجود العديد من المشاريع الضخمة والعملاقة التي تعمل عليها المملكة العربية السعودية ومن ابرزها مشروع (نيوم)*، وتتوقع وكالة موديز ان ينمو اقتصاد المملكة العربية السعودية بمعدل متوسط يبلغ (2.9%) بين الاعوام (2022-2026)[1] .

في (7 ديسمبر 2024)، نشرت وكالة بلومبيرغ مقالاً بعنوان "السعودية تعلن لاول مرة ان بعض مشاريع 2030 قد تاخرت"، اذ اوضح وزير المالية محمد الجدعان "التأخير او بالاحرى تمديد مهلة بعض المشاريع سيخدم الاقتصاد"، واشار الى ان "بعض المشاريع سيتم تسريعها والبعض الاخر هي مشاريع قيد التنفيذ لم يتم الاعلان عنها بعد، سوف يتم منحها اطارا زمنيا اطول للتنفيذ"، واعتقد وزير المالية ان المملكة العربية السعودية بحاجة الى سعر خام لا يقل عن (80) دولار للبرميل الواحد، من اجل تمويل رؤية (2030)، وفي تشرين الاول بين صندوق النقد الدولي ان المملكة العربية السعودية ستحتاج الى 86 دولار للبرميل من اجل تحقيق التوازن في ميزانيتها[2] . وهذا هو التحدي الذي تواجهه رؤية السعودية (2030) ، والتي تسعى المملكة العربية السعودية لمواجهة هذه التحيات من اجل تحقيق هذه الرؤية.

3- العامل العسكري :

عملت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على تعزيز قدراتها العسكرية، خاصة ان عملية التحديث التي تشهدها المملكة العربية السعودية في المجال الاقتصادي (برنامج التنمية الشاملة) مرتبط بعملية النمو العسكري، أضافة الى ان حجم الدولة واتساع حدودها يعطيها عمق وقوة استراتيجية ضد التدخل العسكري

***مشروع نيوم:** هو مشروع سعودي لمدينة مخطط لبنائها اطلقه الامير محمد بن سلمان في عام 2017، وتعد نيوم المشروع السعودي الاضخم، وهي اول مدينة رأسمالية في العالم تمتد بين ثلاث دول (السعودية والاردن ومصر) باستثمارات نصف ترليون دولار بدعم من صندوق الاستثمارات العامة ومن المخطط ان تصبح احد اهم العواصم الاقتصادية والعلمية والعالمية. المصدر: مؤمن محمد غيسى، بحث مشروع نيوم ومميزاته واهدافه المستقبلية. متاح على الرابط الاتي :
https://www.artic.qabilla.com

[1]) المصدر نفسه .

([2]) سايمون هندروسون، بسبب انخفاض اسعار النط تقر الرياض بان بعض خططها الاقتصادية مفرطة في الطموح، 2024
https://www.washingtoninstitute.org

الخارجي، اضافة الى ان وجود عدد من الدول في محيط حدودها الخارجية يفرض على المملكة العربية السعودية توزيع مواردها العسكرية على مساحة شاسعة من اراضي المملكة[1] .

كشف موقع عسكري متخصص أن المملكة العربية السعودية هي الدولة العربية الأولى عربياً والثامنة عالمياً، متفوقة على العديد من القوى الإقليمية والعالمية في سلاح الدبابات والمدرعات. ووفقًا لموقع "غلوبال فاير باور" فإن القوات البرية السعودية تمتلك أكثر من (85) ألف مدرعة والية عسكرية، منها نحو (64) ألف وحدة احتياطية للرد السريع، وهو ما مكنها من التفوق في المجال العسكري، وجاء الترتيب السعودي متفوقاً على العديد من القوى العسكرية الاقليمية في السلاح العسكري الحيوي، بما في ذلك مصر وايران و(اسرائيل)، وكذلك تفوقت على العديد من القوى العالمية مثل بريطانيا التي جائت في المرتبة الحادية وكذلك فرنسا والمانيا وايطاليا التي تبوأت مراكز متأخرة، عدا الولايات المتحدة الامريكية التي احتلت المرتبة الاولى بامتلاكها نحو (303) الالف مدرعة ومركبة[2] .

شهدت المملكة العربية السعودية زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري السعودي والعقود المباشرة مع الشركات الأجنبية على مدى العقد الماضي بسبب حملة مشتريات ضخمة عدتها الحرب في اليمن في إطار خطة التنويع الاقتصادي لرؤية (2030) ، بدعم من هيئتين صناعيتين عسكريتين هما الهيئة العامة للصناعات العسكرية والهيئة السعودية للصناعات العسكرية، وصرح وليد أبو خالد، الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للصناعات العسكرية SAMI، إن هدف الشركة السعودية للصناعات العسكرية هو أن تكون من بين أكبر(25) شركة دفاعية بحلول عام (2030)، مشيراً إلى أن المشاريع المشتركة مع العديد من الشركات الأجنبية هي طريق لنمو الشركة والصناعة الدفاعية في المملكة العربية السعودية[3].

4- العامل الديني: تتميز المملكة العربية السعودية بأهميتها الدينية ووجود المقدسات الدينية في البلاد يجعلها محط أنظار المسلمين في جميع أنحاء العالم، وتتمتع بمكانة دينية مرموقة تقوم بخدمة الحرمين الشريفين

([1]) يسرى مهدي صالح، السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، 2008، ص85.

[2] تخطت عددا من القوى العسكرية العريقة السعودية تتفوق عربيا وعالميا في هذا السلاح الجوي، 5/يوليو/ 2023 https://www.sabq.org

([3]) Saudi Arabia–Country Commercial Guide, 1/3/2024,at: https://www.trade.gov

والاماكن المقدسة، إن الدين الإسلامي هو أحد العناصر الرئيسية التي تعمل وتساهم في قوة الدولة ومكانتها، كما أن المكون الديني للمملكة العربية السعودية يعزز من وزنها الجيبولوتيكي، فالمملكة العربية السعودية بوصفها حاضنة الحرمين الشريفين وخادمة الحرمين الشريفين على مدى العام، وهو خزان استراتيجي يجعلها ذات ثقل دبلوماسي وسياسي وحضاري[1].

فالحج لم يعد يقتصر على ثنائية العبادة والتسوق، فهو اليوم رحلة في التاريخ والحضارة المعمارية والزمن الإسلامي، واصبحت رحلة الحج اليوم قراءة في الاجتماع الديني والدين المجتمعي حيث تكون البيئة اداة تطور المجتمعات الدينية والمجتمع عصارة التقدم والتحديث سواء من الفاعل الرسمي او الفواعل الاجتماعين. لذلك تسعى المملكة العربية السعودية إلى إنشاء أكبر متحف إسلامي في العالم في مكة المكرمة في عام (2030)، دعمًا للمتاحف والمعارض الموجودة في الأراضي المقدسة وتكريسًا لذات المقاربات التي تتمثل عبرها المملكة العربية السعودية[2].

المطلب الثاني: السعودية في المدرك الاستراتيجي الصيني

1- الطاقة والنفط :

ازدادت اهمية المملكة العربية السعودية في المدرك الاستراتيجي الصيني، اذ اولت الصين اهمية كبيرة للملكة العربية السعودية وعملت على توسيع علاقتها وزيادة استثماراتها وتبادلاتها التجارية مع الصين، واصبح هناك اعتماد متبادل بين الصين والمماكة العربية السعودية من ناحية توفير النفط الخام للصين مقابل توريد البضائع الصينية، واصبحت السعودية خلال العقدين الماضيين المصدر الاول للنفط الى الصين[3] .

تعد الصين الشريك التجاري الاول للسعودية، اذ بدأت العلاقات في نوفمبر (1985)، اذ انعقد اول اجتماع رسمي بين البلدين، وفي عام (1995) تم تفعيل العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الصين والمملكة العربية السعودية تم تفعيل العلاقات الرسمية بين البلدين، وفي عام (2017) زار الملك عبد العزيز بن سلمان

([1]) ايمن عبدالله النيرب، العلاقات الايرانية السعودية وانعكاساتها على الواقع الاقليمي في الخليج العربي 2005-2013، اطروحة دكتورا، (غير منشورة)، جامعة الازهر، 2016، ص 52.

([2]) امين بن مسعود، السعودية والقوة الناعمة الدينية، صحيفة العرب، 2017/9/11. متاح على الرابط الاتي :
https://alarab.co.uk

([3]) مصطفى الدراجي، **العلاقات الصينية السعودية.. الرؤية الاستراتيجية والمنافع المتبادلة**، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023)، ص3.

الصين واصبحت هذه الزيارة نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين اذ تعد اول زيارة رسمية لمسؤول سعودي الى الصين، وهذه الزيارة جائت بعد زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ الى المملكة العربية السعودية في عام (2016)، وعلى اثر زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز وقع الطرفان اتفاقيات باكثر من (65) مليار دولار[1].

تعد الصين ثاني اكبر اقتصاد في العالم لذا تعد اكبر مستورد للنفط الخام اذ تستهلك (14) مليون برميل يوميا تليها اوروبا بنحو (12.8) مليون برميل يوميا من ناحيه اخرى تعد السعوديه اكبر مصدر للنفط الخام في العالم تليها روسيا وكندا والنرويج، وانطلاقا من هذا الواقع من السهل ان نرى كيف يمنح توسيع التعاون النفطي بين الصين والسعوديه الاسواق استقرارا اكبر ويعزز امان سلاسل الامدادات النفطيه ويزيد فرص المنافسه في الاسواق العالمية[2]

صدرت السعوديه معدل (1.8) مليون برميل في (2021) متراجعه عن معدل (2.06) مليون برميل في نوفمبر (2020) ومع ذلك حافظت على تقدمها على روسيا التي بلغت صادراتها الى الصين (1.67) مليون برميل يوميا بشكل مستقر وهذه الكميات الهامه من الصادرات النفطيه السعوديه للصين جعلت الميزان التجاري لصالح السعوديه ب (11) مليار دولار حيث صدرت للصين 39 مليار دولار واستوردت منها (28) مليون دولار في (2020) بحسب بيانات موقع (ITC TRADE)[3]

ووفقًا لبيانات بنك الإمارات دبي الوطني، بلغت الاستثمارات الصينية في المملكة العربية السعودية (16.8)مليار دولار أمريكي مقارنة بـ (1.5) مليار دولار أمريكي في عام (2022). وفي هذا السياق، أوضح الدكتور خالد رمضان، الخبير النفطي ورئيس المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، أن هذا التعاون النفطي السعودي الصيني سيؤثر إيجابًا على سوق الطاقة العالمي وما من منصة مرجان النفطية* التابعة لشركة أرامكو الصينية، الا ترجمة فعلية لهذا التعاون مع وصول الإنتاج السنوي لحقل المرجان النفطي إلى (24) مليون طن[4]، وفي عام (2024) زادت المملكة العربية السعودية صادراتها النفطية إلى الصين بشكل كبير على

([1]) محمد الحمزة، السعودية والصين.. شراكة استراتيجية، 2022/8/17، متاح على الرابط الاتي :
https://www.al.ryadh.com

([2]) باولا عطية، السعودية–الصين:شراكة نفطية ترسم معالم عصر جديد قي الطاقة، 2024/8/14 متاح على الرابط الاتي :
https://sss.annahar.com

([3]) محمد الحمزة، السعودية والصين..شراكة استراتيجية، مصدر سبق ذكره

([4]) باولا عطية، السعودية–الصين: شراكة نفطية ترسم معالم عصر جديد في الطاقة، مصدر سبق ذكره

الرغم من تراجع الطلب الصيني على النفط بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي، تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز مكانتها في السوق الصينية ومنافسة روسيا التي تصدرت قائمة موردي النفط إلى الصين للفترة من يناير إلى يوليو (2024), زودت المملكة العربية السعودية الصين بحوالي (1.8) مليون برميل من النفط يوميًا الى الصين ومن المتوقع أن تشهد هذه الكمية زيادة مع توقيع عقود توريد جديدة في الربع الأخير من عام (2024)[1] .

اعلن البنكان المركزيان الصيني والسعودي أنهما اتفقا على تبادل العملات المحلية بقيمة (5) مليارات يوان صيني اي(7) مليارات دولار أمريكي و(26) مليار ريال سعودي، وذلك في ظل استمرار تحسن العلاقات بين البلدين. وابلغ الرئيس الصيني قادة دول الخليج في ديسمبر الماضي أن الصين ستشتري النفط والغاز باليوان، ولكن الصين لم تشترِ النفط السعودي بالعملة المحلية حتى الآن[2].

في عام (2022)، زار الرئيس الصيني شي جين بينغ المملكة العربية السعودية والتقى بالملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهد البلاد ورئيس الوزراء محمد بن سلمان. وخلال المحادثات، وقّع الجانبان اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة و(12) مذكرة تفاهم واتفاقيات في العديد من المواضيع مثل الهيدروجين والاستثمار المباشر والتنمية الاقتصادية[3]، ولوجود الوقود الرخيص في المملكة وحاجتها الى مزيد من الاستثمارات في الطاقة الشمسية والمنتجات المنبثقة عن البتروكيميات وغيرها من مناطق الاستهلاك ووجود كثير من المعادن جعل المملكة العربية السعودية مكان مناسب للاستثمارات الصينية

وخلال زيارة الرئيس شي جين بينغ إلى المملكة العربية السعودية في عام (2022)، عُقدت عدة اجتماعات رسمية بين البلدين لتبادل وجهات النظر حول سبل تعزيز وتطوير علاقة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين السعودية والصين، بالإضافة إلى القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، حيث أكد الجانبان على التعاون في قطاع الطاقة تعد شراكة استراتيجية مهمة . وأشار الجانبان الى ان تطوير التعاون

(1) APPEC: Saudi Arabia set to increase Crude Supplies to China in 2024 ,at: https://www.spglobal.com

(2) الصين والسعودية يتفقان على المبادلة باليوان والريال، 2023/11/21، متاح على الرابط الاتي :
https://www.aljazeera.net

(3) Ruxandra Iordache, China, Saudi Arabia strees importance of oil market stability as Xi visits Riyadh,at: https://www.cnbc.com

بينهما في مجال النفط يتفق مع المصالح المشتركة للجانبين[1]، أذ أكد ولي العهد السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بمناسبة انعقاد القمة السعودية الصينية في الرياض، أن المملكة العربية السعودية ترتبط بعلاقات قوية وروابط استراتيجية وثيقة مع الصين، في العديد من مجالات الطاقة، وأشار ولي العهد الأمير عبدالعزيز بن سلمأن بحرص البلدين على تعزيز التعاون بينهما، مؤكداً على أهمية التبادل المستمر لوجهات النظر بين البلدين، باعتبارهما أهم منتجي ومستهلكي الطاقة عالمياً. وأشار وزير الطاقة السعودي إلى مجالات التعاون بين البلدين، لاسيما في مشاريع مثل تحويل النفط الخام إلى بتروكيماويات، والطاقة المتجددة، والهيدروجين، ومشاريع الطاقة في المناطق الضيقة، والاستخدام السليم للطاقة النووية والتعاون في تطوير التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والابتكار في قطاع الطاقة[2].

2- الحزام والطريق

اطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام (2013) مبادرة الحزام والطريق، والتي كانت تعرف سابقا باسم حزام واحد، طريق واحد، اذ يشير الحزام الى الحزام الاقتتصادي لطريق الحرير والذي يركز للجمع بين الصين واسيا الوسطى وروسيا واوربا وربط الصين والمحيط الهندي بالخليج العربي والبحر الابيض المتوسط عبر اسيا الوسطى، وتتكون شبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية وخطوط انابيب النفط والغاز الطبيعي وشبكات الكهرباء، اما الطريق فيشير الى طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين الذي تم تصميمه للانتقال من ساحة الصين الى اوروبا عبر بحر الصين الجنوبي الى جنوب المحيط الهادئ في الاخر تتكون من شبكة من الموانئ ومشاريع البنيية التحتية الساحلية الاخرى[3]، ولاقى مشروع الحزام والطريق اهتمام دولي كبير لكونه يمثل مشروعا اقتصاديا ضخما يضم العديد من الدول بشقيه الحزام (البري) والطريق (البحري)، ويعمل هذا المشروع على بتلبية تطلعات الصين ومستقبلها ويسهم في دفع عجلة التطور والتنمية للعديد من

([1]) السعودية والصين.. شراكة استراتيجية واتفاقات في مجالات عدة، 2022/4/9، متاح على الرابط الاتي :
https://skynewsarabia.com

([2]) وزير الطاقة السعودي: التعاون مع الصين ساهم في استقرار النفط، 2022/12/7، متاح على الرابط الاتي :
https://www.skynewsarabia.com

[3] Astrd H.M,Nordin and Mikael Weismann, will Trump make China great agin? The belt and rode initiative and international order,52,4,2021,at:
https://academic.oup.com

الدول اوربا واسيا وافريقيا، ويعد هذا المشروع قوة ناعمة من شأنه ربط الصين والدول المشاركة بروابط السلام ونشر الثقافات والحضارات المختلفة[1].

بالتوازي مع مبادرة الحزام والطريق، شرعت المملكة العربية السعودية في رحلة تحويلية مع إطلاق رؤية السعودية (2030)، التي اعتمدها محمد بن سلمان في عام (2016) لتعزيز الأمن والانتقال بالبلاد من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع. تركز الرؤية على التطورات في مجالات مثل السياحة والتكنولوجيا والطاقة المتجددة والتقنيات العالمية الجديدة والتحول الاقتصادي. كما تركز أيضًا على التقنيات العالمية الجديدة والتحول الاقتصادي وغيرها من المجالات ، والتي تتناسب تمامًا مع مزايا الشركات الصينية، مما يوفر فرصًا للتعاون بين مبادرة "حزام واحد طريق واحد" ورؤية السعودية (2030). ويمثل هذا التقاطع فرصة لتضخيم مصالح كل من مبادرة "حزام واحد طريق واحد" والرؤية السعودية، وتعزيز الشراكة بين البلدين والمساهمة في الاستقرار والازدهار العالمي. يتوافق تركيز مبادرة الحزام والطريق على تطوير البنية التحتية بسلاسة مع رؤية السعودية . فمن خلال ربط المملكة العربية السعودية بالأسواق الرئيسية على طول طريق الحزام والطريق، تكتسب المملكة العربية السعودية القدرة على الوصول إلى قاعدة عملاء أوسع، بينما تستفيد الصين من الموقع الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية لتنفيذ استراتيجيتها في مبادرة الحزام والطريق[2]. وتدعم خبرة الصين في تطوير البنية التحتية طموح المملكة العربية السعودية في بناء مدن حديثة وشبكات نقل ومرافق طاقة، مما يعزز النمو الاقتصادي والاستدامة. وتستعد القطاعات الناشئة في المملكة العربية السعودية لاستيعاب الاستثمارات والتكنولوجيا الصينية، حيث يخلق التنويع الاقتصادي فرصًا للنمو التكميلي المباشر، وتسعى الصين إلى توسيع أسواقها ومعالجة الفوائض في بعض الصناعات من خلال مبادرة "حزام واحد طريق واحد". يتماشى التركيز على التكنولوجيا والطاقة المتجددة والسياحة في رؤية (2030) مع خبرة الصين في هذه المجالات، مما يوفر أرضية خصبة للتعاون وتبادل المعرفة[3] .

---

[1] حارث قحطان ومحمد الامير واخرون، **مبادرة الحزام والطريق(مشروع القرن الاقتصادي)**،(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ص 72

[2] The Belt and Road Initiative and Saudi Vision 2030 will Bring New properity, 2023,at: https://www.chinatoday.com

[3] Op.cit .

اتخذت المملكة العربية السعودية خطوات نحو احياء مشروع طريق الحرير السعودي في منطقة جازات الذي يعد احد الاذرع الاقتصادية الجديدة للسعودية، والتي تساهم في جذب العديد من الاستثمارات الاجنبية، وتلعب المملكة العربية السعودية دورا بارزا في المشروع، اذ يعد الحزام الاقتصادي لطريق الحرير مركزا للامداد في ظل حاجة دول الطريق للامداد وخاصة الكهرباء، مما يساعد في خلق منظومة اقتصادية جديدة للملكة العربية السعودية قادرة على المساعدة في تنمية العديد من مناطق السعودية، وتتوافق مع رؤية (2030) من حيث الاستقرار الامني والسياسي في المنطقة. وقد حققت المملكة العربية السعودية والصين تعاونا قويا تمثل قي اللجنة السعودية الصينية المشتركة ومجلس الاعمال السعودي الصيني، وابرام مذكرات التفاهم بين البلدين وزيادة التبادل التجاري. وينسجم هذا التعاون مع الرؤية غير التقليدية للملكة في تشكيل الاقتصاد السعودي والسعي الى جذب الاستثمارات من الخارج وهو متوافق تماما مع مبادرة الحزام والطريق التي ستشمل استثمارات ضخمة في مجال البنية التحتية ذات التكنلوجيا المتقدمة، ويتركز الدوره المحوري السعودي على تحفيز القدرات الفنيه والاداريه واللوجستيه للطريق بفضل موقعها المتميز كنقطه محوريه في منتصف الدول الاسلاميه والعربيه واخر بوابه رئيسيه للدخول قاره اوروبا والبوابة الاولى لقاره افريقيا حيث يحقق طريق الحرير بمبادره الحزام والطريق طموح المملكه العربية السعودية في تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط وفق رؤية (2030) لتصبح قوه اقتصاديه واستثماريه كبرى تربط القارات[1].

[1] Fahad Almeniace, Points of Convergence between the Belt and Road Initiative and the Saudi Vision 2030, 9/5/2023,at:
https://www.globaltimes.cn

المطلب الثالث: مستقبل مكانة السعودية في الاستراتيجية الصينية

1- مشهد تزايد التعاون الاستراتيجي بين الصين والمملكة العربية السعودية

يقوم هذا المشهد على فرضيه مفادها ان التعاون الاستراتيجي بين الصين المملكه العربيه السعوديه سيشهد خلال مستقبل متوسط تصاعد الملحوظا حيث هناك جمله من المعطيات والمؤشرات التي تغذي احتمال زيادة التعاون بين البلدين.

ان التعاون الاقتصادي بين البلدين يخلق فرصا واسعة للمجالات التعاونيه بدءاً من الطاقه والنقل الى التمويل والتكنولوجيا ، افضلاً الى ان هناك فرص كبيره للتكامل الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية والصين من خلال الحزام الاقتصادي لطريق الحرير والذي يتسق في العديد من الجوانب مع رؤيه (2030)، من حيث اتجاهاتها لاستقلال الموقع الاستراتيجي للمملكه لربط قارات العالم وجعلها مركزا لوجستيا عالميا، كما ان هذا الانسجام والتوافق بين رؤيه (2030) ومبادره الحزام والطريق يخلق في المستقبل فرص التعاون والمشاركه بين البلدين ويساعد ايضا على تسريع وتيره التنميه واستدامتها ويوفرللشركات السعوديه والصينيه فرص استثماريه ضخمه مما يزيد احتماليه زياده هذا التعاون هو دعم القياده السياسيه في المملكة العربية السعودية والصين، حيث ان العلاقه بين البلدين تستند الى أطر مؤسسيه قويه مثل اللجنه السعوديه الصينيه المشتركه واتفاقيه الشراكه الاستراتيجيه الشامله واتفاقات التعاون الثنائي، كما ان مجلس الاعمال السعودي الصيني الذي يضم من الجانب السعودي حواله (350) شركه يلعب دورا كبيرا في تعزيز التجاره الثنائيه والمساهمه بشكل مباشر في رفع مستوى التبادلات التي التجاريه والاستثماريه بين البلدين في المستقبل[1]،

ومن القضايا التي تعزز فرص زياده التعاون بين البلدين هو استراتيجيات السعوديه نحو الانتقال الى الاقتصاد الاخضر والطاقه المتجدده النظيفه وبما ان الصين تعد الدولة الرائدة في قطاع الطاقه جديده العالمي فان فرص تطوير الاستثمار والشراكه في هذا المجال الواعده بين الوالدين فضلاً الى ان شركات الصينيه هي من بين اكبر الشركات في العالم التي تصنع وحدات الطاقه الشمسيه وبالفعل هناك تعاون قائم واتفاقيات متعدده

[1]) Global Times, Sudia Arabia-China economic relations thrive as international model reflecting strong trade volume and divers partnership opportunities: chamber head san/23/2024 https://ww.globaltimes.cn

بين شركات السعوديه الصينيه بمشاريع الطاقه الشمسيه والهيدروجين الاخضر وهناك احتمال كبير من تزايد هذا التعاون في المستقبل[1].

ومن الاسباب التي يمكن ان تؤدي الى زياده التعاون هو هدف المملكه العربيه السعوديه الى جذب الاستثمار الصيني ليس فقط في قطاع الطاقه ولكن ايضا في قطاعتها الاقتصاديه غير النفطيه بما في ذلك الصناعات والخدمات والمعادن والتعدين او السياحه وغيرها، اذ قال وزير الطاقه السعودي عبد الامير عبد العزيز بن سلمان هناك الكثير من الاشياء التي نريد القيام بها مع الصين وعلى قدم المساواه وهم ايضا يريدون القيام بها معنى وظهر عبد العزيز بن سلمان ان السعوديه سوف تفعل الكثير في مجال الطاقه المتجدده والكثيره في برامج التصنيع مع السيل المساعده في تطوير اقتصاد السعوديه[2].و مما يزيد احتماليه زياده التعاون ايضا هو بروز الصين كقائد عالمي في التكنولوجيا والابتكار لاسيما في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والاتصالات والتجاره الالكترونيه وفي الوقت نفسه تهدف المملكه العربية السعوديه بموجب رؤيه (2030) الى تنويع اقتصادها وتعزيز ثقافه الابتكار ويحمل التعاون بين شركات التكنولوجيا الصينيه العملاقه ونظيراتها السعوديه معدا بتبادل المعرفه والبحث والتطوير وتنفيذ الحلول المتطوره عبر القطاعات مثل الرعايه الصحيه والتعليم والبنيه الاساسيه والذكيه[3].

وايضا من الاسباب اللي تزيد احتماليه جذب التعاون هو دور قيام الصين ببيع ونقل التكنولوجيا العسكريه الى السعوديه لكي تبني صناعه عسكريه خاصه استنادا على التكنولوجيا الصينيه، فمن المتوقع ان تعمل الصين على مساعده السعوديه لامتلاك تكنولوجيا نوويه او امتلاك فيورانيوم على التخصيب اضافه الى اغناء اكثر ترسانات السعوديه العسكرية بالصواريخ الصينية الحديثة والطائرات بدون طيار ومجموعات متعدده من انظمه الليزر المضاده للطائرات[4].

---

[1]) Op.cit

[2]) Sarmad Khan, Saudia Arabia Seeks more Chinese investment as ties strengthen, 12/jun/2023,at: https://www.tthenationanews.com

[3]) Charting the Futur:China and Sudia Arabia Strategic Interests, march 29/ 2024,at: https://emerginggulf.com

[4] مصطفى الدراجي، العلاقات الصينية السعودية..الرؤية الاستراتيجية والمنافع المتبادلة، مصدر سبق ذكره

2- مشهد تراجع التعاون الاستراتجي بين الصين والمملكة العربية السعودية

هو ذلك المشهد الاحتمالي القائم على اساس فرضيه احتماليه قوامها ان التعاون الاستراتيجي بين المملكة العربية السعودية والصين من الممكن ان يشهد تراجعاً في المستقبل المتوسط، على الرغم من استفادة الصين بشكل كبير من النفط والطاقة المتوفرة في منطقة الخليج العربي وخاصة في المملكة العربية السعودية، إلا أن التحديات الأمنية المتمثلة في وجود خلافات بين الأطراف في منطقة الخليج العربي وتعقيدات مشاكل المنطقة وتعدد أوجهها التي شهدت عدة حروب دون أن تشهد أي استقرار من المرجح أن تؤثر سلباً على استقرار المنطقة وأمنها الاستثماري وأمن الطاقة وإمداداتها، وتشهد توترات، اذ توجد ملفات عديدة للأطراف لم يتم حسمها خاصة الملف النووي الإيراني. وقد يؤدي إصرار الصين على الاستمرار في برنامجها النووي والتسلح إلى تشديد العقوبات على إيران. وقد تشمل تلك العقوبات منع الشركات الأجنبية من التعامل مع إيران فيما يتعلق بالاستثمارات في مختلف القطاعات الإيرانية، وهو ما تعتقد الصين أنه ضروري لأمن إمدادات الطاقة واستقرار الأسعار، ومن ثم دخول المنطقة في مواجهة عسكرية والمزيد من عدم الاستقرار(، وفي مواجهة المنطقة التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، قد تجد السياسة الخارجية للصين حدودها في البحث عن مناطق اخرى اكثر امناً لخدمة مصالحها[1].

ومما يزيد من هذا الاحتمال هو أن تتخذ الولايات المتحدة خيار احتواء النفوذ الصيني المتنامي وتطبيقه من خلال الحد من توسع الاستثمارات الصينية في السعودية، وذلك لأهمية الموقع الجيوسياسي والتجاري للسعودية، وفي هذا السياق سيتم إجراء حوار استراتيجي اعتباراً من مطلع عام (2023). في الحوار، طرحت واشنطن منظورًا أمنيًا إقليميًا يقوم على فرضية أن توقع السعودية اتفاقية تطبيع العلاقات مع إسرائيل وتأسيس تحالف دفاعي وأمني متكامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل وبقيادة الولايات المتحدة. وفي مرحلة متقدمة من الحوار، طرحت الولايات المتحدة مشروع الممر الهندي الأوروبي الدولي الذي يمر عبر الشرق الأوسط، وخاصة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وكانت هذه مبادرة تهدف في المقام الأول إلى إضعاف نفوذ مبادرة الحزام والطريق الصينية، لكنها ارتبطت بأهمية الموقع الجيوسياسي والتجاري للسعودية. ومع ذلك، فإن المملكة العربية السعودية لديها مصالح مهمة تحكم العلاقات بين البلدين، خاصة وأن الولايات

([1])ابراهيم مردان مطر القيسي، السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة بغداد، 2013، ص 293.

المتحدة لا تزال مزوداً أمنياً مهماً وشريكاً دفاعياً في المنطقة ومصدراً أساسياً للسلاح، وبالتالي فإن السعودية لديها الأمنية والمرتبطة بهذا المنظور، وعلى الرغم من ذلك فان المملكة العربية السعودية لا عازمة على خسارة الصين لصالح الولايات المتحدة الامريكية، لأن موقف السعودية من الصين لا يقصد به أن يكون موقفاً ناقماً وانتقامياً من الولايات المتحدة، بل هو انعكاس لواقع السعودية الداخلي وتوجهات قيادتها ودورها على المستوى الدولي وقراءتها للواقع الدولي، وحضور الصين للامن وإمكانية استفادتها من التعاون مع الصين في كافة المجالات. وذلك لأنه يعكس إمكانية تحقيق المكاسب[1].

وما يزيد من ترجيح هذا المشهد أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد حادثة طوفان (7) أكتوبر في الأقصى، والحرب الدائرة بين (إسرائيل) وحماس، تبقى هي اللاعب الأقوى والأكثر تأثيراً في الشرق الأوسط وصاحبة الحضور والنفوذ العسكري الأقوى لا سيما في السعودية وهذا دليل على حقيقة أنها الأقوى حضوراً عسكرياً والأكثر نفوذاً في السعودية وصاحبة الحضور العسكري الأقوى وصاحب النفوذ. وأثبتت التحركات والمواقف السياسية للسعودية تجاه الأزمة أن المملكة العربية السعودية لا تزال منسقة ومتعاونة مع الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الأمنية والإقليمية في المقام الأول. في المقابل، كان تأثير الصين وتحركاتها ضئيلاً على مستوى التواصل الدبلوماسي مع دول المنطقة. لم تكن الصين مهتمة بما يحدث طالما أن التصعيد لم يصل إلى مرحلة يؤثر فيها سلباً على استقرار مصالحها الاقتصادية مع شركاتها في الشرق الاوسط [2].

وتدعم المعطيات مجتمعة حتى الآن فرضية أن الصين لا يمكن أن تحل محل الولايات المتحدة بالنسبة للسعودية، على الأقل في المستقبل المنظور، والتفسير البسيط لذلك هو عدم وجود تناظر في مجالات التعاون والشراكة بينهما بالنسبة للرياض. ففي حين أن التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة يشمل جميع المجالات، بما فيها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، فإن العلاقات مع الصين تقتصر على الجوانب الاقتصادية، حيث تتفوق الصين على الولايات المتحدة في نسبة التبادل التجاري مع السعودية، بينما في المجالات الأخرى، خاصة العسكرية والأمنية، فإن نسبة التعاون والتنسيق بين السعودية والصين انخفضت النسبة بشكل ملحوظ.

([1]) محمود حمدي ابو قاسم، **الخيارات السعودسة في ظل الاستقطاب الامريكي الصيني**، (ايران : المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2024) ص 17.18.19.

([2]) علي جمعة العبيدي، هل تحقق السعودية التوازن الدولي بين امريكا والصين، 2023، متاح على الرابط الاتي : https://www.aljazeera.net

ولذلك، تبقى احتياجات المملكة العربية السعودية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول ولها الأسبقية على علاقتها مع الصين التي تعتبر علاقة ثانوية بالنسبة للسعودية. وذلك لأنه لا يزال هناك حضور أمريكي كبير في السعودية في جميع جوانب الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية، مما يضعف فرص السعودية في تحقيق التوازن السياسي في علاقاتها مع الصين والولايات المتحدة، كما أن الصين ستبقى شريكًا ثانويًا لن يحل محل الحليف الأمريكي[1].

3- مشهد ابقاء التعاون الاستراتيجي السعودي الصيني على ماهو عليه

يقوم هذا المشهد على فرضية مفادها ان التعاون الاستراتيجي بين المملكة العربية السعودية والصين يبقى على ماهو عليه من دون تطور او تراجع، بمعنى الحفاظ على مستوى التعاون الاقتصادي والعسكري والسياسي دون السعي لتوسيعها او تقليصها، ويعتمد هذا المشهد على تثبيت الوضع الراهن لتحقيق الاستقرار في العلاقة بين البلدين.

ان العلاقة الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والصين تركز بشكل اساسي على تجارة النفط، اذ تعد الصين اكبر مستورد للنفط السعودي، اذ تمكنت السعودية خلال السنوات السابقة من ان تصبح اكبر مصدر للنفط الى الصين، وفي ذلك تعد الصين الشريك التجاري الاول للملكة العربية السعودية، اذ دخلت الشركات الصينية على خط مشاريع سعودية واسعة النطاق تركزت معظمها في التكرير والبنية الاساسية للغاز، فان من شان التعاون طويل الاجل بين البلدين ان يعيد تشكيل اجزاء النفط والبتروكيمياوي العالمي، فان ابقاء التعاون في هذا المستوى قد يكون مناسبا للحفاظ على الاستقرار في الاسواق[2] .

تزايد التعاون العسكري بين المملكة العربية السعودية والصين لاسيما في مجال التكنلوجيا المتقدمة والطائرات المسيرة، ومع ذلك فان ابقاء التعاون في مستوياته الحالية قد يخفف من حدة القلق الغربي لا سيما الولايات المتحدة الامريكية التي مازالت الشريك العسكري الرئيسي للملكة العربية السعودية، لذلك لاتلجأ اللملكة العربية السعودية الى زيادة التعاون مع الصين لانها بحاجة الى القوة العسكرية للولايات المتحدة الامريكية بشكل اكبر، لاسيما ان اولوية الصين الحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية، فهي غير

([1]) المصدر نفسه .

([2]) باولا عطية، السعودية–الصين: شراكة نفطية ترسم معالم عصر جديد في الطاقة، مصدر سبق ذكره.

مستعدة للحلول محل الولايات المتحدة الامريكية في تبني الوصايا العسكرية والامنية لان هذا لا ينسجم مع سياستها العالمية التي تقوم على الحياد[1] .

ان بقاء التعاون بين المملكة العربية السعودية والصين على حاله، يعني ان المملكة العربية السعودية سوف تحافظ على مستوى ثابت من التعاون مع قوة صاعدة مثل الصين دون الانخراط في صراعات وتوترات قد تؤثر على سيادتها. في ظل التحولات الدولية والاقليمية، ووجود مشروع سعودي طويل الامد للتحديث والانفتاح، فان المرجح الاقوى هو تصاعد التعاون الاستراتيجي بين المملكة العربية السعودية والصين، لا سيما في مجال الاقتصاد، الطاقة، التكنولوجيا.

(1) علي جمعة العبيدي، هل تحقق السعودية التوازن الدولي بين امريكا والصين، مصدر سبق ذكره.

الخاتمة:

تعد المملكة العربية السعودية نظرا لموقعها الجغرافي ومواردها من الطاقة والنفط، كما ان زيادة طلب الصين على النفط الخام جعل المملكة العربية السعودية المصدر الاول للنفط الخام الى الصين، مما ادى الى التعاون الاستراتيجي بين البلدين، وقد اثمرت الزيارات المتبادلة بين الرئيس شي جين بينغ والملك عبد العزيز بن سلمان الى ازدياد التعاون الاستراتيجي بين البلدين، اذ اسفرت هذه الزيارات والاجتماعات عن شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين، وهناك العديد من التوقعات عن زيادة هذا التعاون في المستقبل.

تشكل المملكة العربية السعودية ركيزة محورية في المدرك الاستراتيجي الصيني، لما تمثله من ثقل اقتصادي وجغرافي وديني في قلب العالم العربي والإسلامي. وتأتي هذه الأهمية في سياق تنامي الدور الصيني على الساحة الدولية، وسعي بكين إلى تعزيز مبادرة "الحزام والطريق"، التي تضم أكثر من 140 دولة، وتُعد السعودية أحد أبرز شركائها في منطقة الشرق الأوسط.

في عام 2022، بلغ حجم التبادل التجاري بين السعودية والصين أكثر من 116مليار دولار، مما جعل الصين الشريك التجاري الأول للمملكة للسنة العاشرة على التوالي. كما أن السعودية تمثل قرابة 18 %من واردات الصين النفطية، حيث تصدّر إليها أكثر من 1.75مليون برميل يوميًا، وفقًا لبيانات الجمارك الصينية.

وقد أدركت الصين أن المملكة ليست فقط مورداً رئيسياً للطاقة، بل أيضاً بوابة لعبور مصالحها نحو الخليج العربي، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا. وفي المقابل، تسعى السعودية للاستفادة من القدرات الصناعية والتكنولوجية الصينية ضمن إطار "رؤية 2030"، حيث وقعت الدولتان أكثر من 35اتفاقية تعاون في قطاعات متنوعة، من بينها البنية التحتية، الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة. من جهة أخرى، ترى بكين أن استقرار السعودية يُسهم في تأمين إمدادات الطاقة العالمية، وفي تحقيق توازن إقليمي بعيداً عن الهيمنة الغربية، مما يعزز موقعها ضمن النظام الدولي متعدد الأقطاب.

Conclusion:

Saudi Arabia, due to its geographical location and its energy and oil resources, and China's increasing demand for crude oil, has made Saudi Arabia the number one source of crude oil to China, which has led to strategic cooperation between the two countries. The mutual visits between President Xi Jinping and King Abdulaziz bin Salman have led to increased strategic cooperation between the two countries. These visits and meetings have resulted in a comprehensive strategic partnership between the two countries, and there are many expectations for this cooperation to increase in the future.

Saudi Arabia holds a pivotal position in China's strategic perception due to its economic, geographic, and religious significance at the heart of the Arab and Islamic world. This importance aligns with China's growing global role and its efforts to advance the Belt and Road Initiative (BRI), which includes over 140 countries, with Saudi Arabia emerging as a key partner in the Middle East.

In 2022, trade volume between Saudi Arabia and China exceeded $116 billion, making China the Kingdom’s largest trading partner for the tenth consecutive year. Additionally, Saudi Arabia accounts for approximately 18% of China’s crude oil imports, exporting over 1.75 million barrels per day, according to Chinese customs data.

China recognizes Saudi Arabia not only as a vital energy supplier but also as a gateway to its interests in the Gulf, the Middle East, and North Africa. In return, Saudi Arabia seeks to leverage Chinese industrial and technological capabilities under the umbrella of Vision 2030. The two nations have signed over 35 cooperation agreements across various sectors, including infrastructure, artificial intelligence, and renewable energy.

Moreover, Beijing views the stability of Saudi Arabia as essential to global energy security and as a key factor in achieving regional strategic balance independent of Western dominance. Thus, Saudi Arabia’s role in China’s strategic calculus goes beyond bilateral ties, positioning the Kingdom as a cornerstone in shaping a multipolar international order.

المصادر:

أولًا: الكتب

1. هايل عبد المولى الطشطوش، *مقدمة في العلاقات الدولية*، دار الكندي للنشر، عمان، 2010.

2. حارث قحطان ومحمد الأمير وآخرون، *مبادرة الحزام والطريق (مشروع القرن الاقتصادي)*، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2019.

3. مصطفى الدراجي، *العلاقات الصينية السعودية.. الرؤية الاستراتيجية والمنافع المتبادلة*، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023.

4. محمود حمدي أبو قاسم، *الخيارات السعودية في ظل الاستقطاب الأمريكي الصيني*، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، إيران، 2024.

ثانيًا: الرسائل والأطروحات الجامعية

1. عدنان جبار كاظم الشيباني، *الوزن الجيوبولتيكي للمملكة العربية السعودية*، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة البصرة، 2011.

2. مروان حميد محمد، *دور المملكة العربية السعودية في أمن الخليج العربي منذ عام 2003*، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 2017.

3. يسرى مهدي صالح، *السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة*، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، 2008.

4. أيمن عبد الله النيرب، *العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على الواقع الإقليمي في الخليج العربي 2005-2013*، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الأزهر، 2016.

5. إبراهيم مردان مطر القيسي، *السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية*، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد، 2013.

ثالثًا: المجلات والدوريات

1. محمد عبد الهادي صالح ومحمود صالح عطية، "مقومات القوة للمملكة العربية السعودية"، *مجلة جامعة الحسين بن طلال*، الأردن، العدد 1، 2019.

2. يوسف علي عبد الأسدي ويحيى حمود حسن، "دور سياسات النفط السعودي في استقرار سوق النفط الدولية"، *مجلة العلوم الاقتصادية*، جامعة البصرة، العدد 24، 2009.

رابعًا: المصادر الإلكترونية

1. "المملكة العربية السعودية، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج"، https://www.gcc.sg.org

2. "رؤية المملكة 2030 تمضي قدمًا نحو مستهدفات طموحة لمستقبل مستدام"، *وكالة الأنباء السعودية*، 25/4/2024، https://www.spa.gov

3. "نمو الأنشطة غير النفطية نتيجة طبيعية لنجاح المملكة في تنفيذ برامج رؤية 2030"، 2024/3/14، https://www.sabq.org
4. سايمون هندرسون، "بسبب انخفاض أسعار النفط تقر الرياض بأن بعض خططها الاقتصادية مفرطة في الطموح"، 2024، https://www.washingtoninstitute.org
5. "تخطت عددًا من القوى العسكرية العريقة: السعودية تتفوق عربيًا وعالميًا في هذا السلاح الجوي"، 2023/7/5، https://www.sabq.org
6. أمين بن مسعود، "السعودية والقوة الناعمة الدينية"، *صحيفة العرب*، 11/9/2017، https://alarab.co.uk
7. محمد الحمزة، "السعودية والصين.. شراكة استراتيجية"، 2022/8/17، https://www.al.ryadh.com
8. باولا عطية، "السعودية–الصين: شراكة نفطية ترسم معالم عصر جديد في الطاقة"، 2024/8/14، https://sss.annahar.com
9. "الصين والسعودية يتفقان على المبادلة باليوان والريال"، 2023/11/21، https://www.aljazeera.net
10. "السعودية والصين.. شراكة استراتيجية واتفاقات في مجالات عدة"، 2022/4/9، https://www.skynewsarabia.com
11. "وزير الطاقة السعودي: التعاون مع الصين ساهم في استقرار النفط"، 2022/12/7، https://www.skynewsarabia.com
12. علي جمعة العبيدي، "هل تحقق السعودية التوازن الدولي بين أمريكا والصين"، 2023، https://www.aljazeera.net

خامسا: المصادر الأجنبية

1. Amine Mati and Sidra Rehman, *Saudi Arabia Economy Grows as it Diversifies*, International Monetary Fund, 2023. https://www.imf.org
2. *Saudi Arabia - Country Commercial Guide*, 1 March 2024. https://www.trade.gov
3. Ruxandra Iordache, *China, Saudi Arabia Stress Importance of Oil Market Stability as Xi Visits Riyadh*, CNBC. https://www.cnbc.com
4. Astrid H.M. Nordin and Mikael Weismann, *Will Trump Make China Great Again? The Belt and Road Initiative and International Order*, 2021. https://academic.oup.com
5. *The Belt and Road Initiative and Saudi Vision 2030 Will Bring New Prosperity*, China Today, 2023. https://www.chinatoday.com
6. Fahad Almeniace, *Points of Convergence between the Belt and Road Initiative and the Saudi Vision 2030*, 9 May 2023. https://www.globaltimes.cn
7. *Saudi Arabia-China Economic Relations Thrive as International Model Reflecting Strong Trade Volume and Diverse Partnership Opportunities: Chamber Head*, Global Times, 23 January 2024. https://www.globaltimes.cn
8. Sarmad Khan, *Saudi Arabia Seeks More Chinese Investment as Ties Strengthen*, The National News, 12 June 2023. https://www.thenationalnews.com
9. *Charting the Future: China and Saudi Arabia Strategic Interests*, Emerging Gulf, 29 March 2024. https://emerginggulf.com

References

First: Books

1. Hael Abdul-Mawla Al-Tashtoush, Introduction to International Relations, Al-Kindi Publishing House, Amman, 2010.
2. Harith Qahtan, Muhammad Al-Amir, and others, The Belt and Road Initiative (The Economic Project of the Century), Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, Germany, 2019.
3. Mustafa Al-Daraji, Sino-Saudi Relations: Strategic Vision and Mutual Benefits, Al-Bayan Center for Studies and Planning, 2023.
4. Mahmoud Hamdi Abu Qasim, Saudi Options in Light of US-China Polarization, International Institute for Iranian Studies, Iran, 2024.

Second: University Theses and Dissertations

1. Adnan Jabbar Kazim Al-Shaibani, The Geopolitical Weight of the Kingdom of Saudi Arabia, unpublished doctoral dissertation, University of Basra, 2011.
2. Marwan Hamid Muhammad, The Role of the Kingdom of Saudi Arabia in Gulf Security Since 2003, Master's thesis, Al-Mustansiriya University, 2017.
3. Yusra Mahdi Saleh, Saudi Foreign Policy and the Arab Region Since the End of the Cold War, unpublished doctoral dissertation, 2008.
4. Ayman Abdullah Al-Nairab, Iranian-Saudi Relations and Their Implications for the Regional Reality in the Arabian Gulf 2005-2013, unpublished doctoral dissertation, Al-Azhar University, 2016.
5. Ibrahim Mardan Matar Al-Qaisi, Chinese Foreign Policy Towards the Middle East after the Cold War and Its Future Prospects, unpublished doctoral dissertation, University of Baghdad, 2013.

Third: Journals and Periodicals

1. Muhammad Abdul Hadi Saleh and Mahmoud Saleh Attia, "The Elements of Power of the Kingdom of Saudi Arabia," Journal of Al-Hussein Bin Talal University, Jordan, Issue 1, 2019.
2. Youssef Ali Abdul Asadi and Yahya Hamoud Hassan, "The Role of Saudi Oil Policies in Stabilizing the International Oil Market," Journal of Economic Sciences, University of Basra, Issue 24, 2009.
3. AHMED, Hiba Hassan Raoof. Strategic Competition in Managing the International Order: China and the United States of America as Models. Tikrit Journal for Political Science, 2023, 4.33.
4. MAHMOOD, Anwar Mohammad Faraj; ALI, Jalil Omar. Constructivism theory and its explanation of the interactions and issues of the Middle East. Tikrit Journal For Political Science, 2020, 19: 117-146.
5. THGEEL, Adel Abdul Hamza. Geopolitics of Pandemics: China's Role in the International System after Covid-19 Pandemic. Tikrit Journal for Political Science, 2024, 3.36.

Fourth: Electronic Resources

1. "The Kingdom of Saudi Arabia, Secretariat" General Secretariat of the Gulf Cooperation Council, https://www.gcc.sg.org

2. “The Kingdom’s Vision 2030 is Moving Forward Towards Ambitious Targets for a Sustainable Future,” Saudi Press Agency, April 25, 2024, https://www.spa.gov
3. “The Growth of Non-Oil Activities Is a Natural Result of the Kingdom’s Success in Implementing Vision 2030 Programs,” March 14, 2024, https://www.sabq.org
4. Simon Henderson, “Due to Low Oil Prices, Riyadh Admits Some of Its Economic Plans Are Overambitious,” 2024, https://www.washingtoninstitute.org
5. “It Has Surpassed a Number of Established Military Powers: Saudi Arabia Outperforms Arab and Globally in This Air Force,” July 5, 2023, https://www.sabq.org
6. Amin Bin Masoud, “Saudi Arabia and Religious Soft Power,” Al-Arab Newspaper, September 11, 2017, https://alarab.co.uk
7. Mohammed Al-Hamza, “Saudi Arabia China and China: A Strategic Partnership,” August 17, 2022, https://www.al.ryadh.com
8. Paula Attia, “Saudi Arabia-China: An Oil Partnership Outlines a New Era in Energy,” August 14, 2024, https://sss.annahar.com
9. “China and Saudi Arabia Agree on Yuan and Riyal Swap,” November 21, 2023, https://www.aljazeera.net
10. “Saudi Arabia and China: A Strategic Partnership and Agreements in Various Fields,” April 9, 2022, https://www.skynewsarabia.com
11. “Saudi Energy Minister: Cooperation with China Contributed to Oil Stability,” December 7, 2022, https://www.skynewsarabia.com
.12Ali Jumaa Al-Obaidi, “Will Saudi Arabia Achieve International Balance between America and China?” 2023, https://www.aljazeera.net